الأبعاد الجيوستراتيجية للأزمة في بورما

The geostrategic dimensions of the crisis in Burma

مليكة بوغرارة [1]

[1] كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 (الجزائر) malikaboughrara@gmail.com

تاريخ إرسال 2021/07/16 تاريخ القبول: 2021/07/18 تاريخ النشر: جويلية/2021

الملخص:

إن الأزمة التي تعصف بمسلمي "الروهينغيا" في بورما تشبه عملية تطهير عرقي من جهة ، و جريمة إبادة جماعية من جهة أخرى ، و تصر حكومة "بيرمانيا" على موقفها المدافع عن توجهات حكومتها، و ذهبت إلى الادعاء بأن اندلاع الأزمة كانت بسبب "الإرهابيين" الذين يتحملون المسؤولية وحدهم عن الاضطرابات الأخيرة وعن نشرهم لتضليل إعلامي كبير. تتضمن هذه المداخلة سرد للمنظور التاريخي لأزمة "الروهينغيا" باستعراض جذور هذه الأزمة و ما شهدته المنطقة مؤخرا من موجة عنف غير مسبوقة ، كما تناقش المواقف الحكومية على المستويين الإقليمي والدولي. وأخيرا، تتعرض للاحتمالات المستقبلية لأزمة "الروهينغيا" وكيف يتوقع أن يكون وضعهم في بورما.

الكلمات المفتاحية: الروهينغيا ، إبادة ، تطهير عرقي ، جرائم ضد الإنسانية.

Summary:

The crisis afflicting the Rohingya Muslims in Burma is similar to an ethnic cleansing process on the one hand, and a crime of genocide on the other, and the “Bermania” government insists on its position in defending the directions of its government, and went to claim that the outbreak of the crisis was caused by “terrorists.” Who are solely responsible for the recent unrest and for spreading massive disinformation. This intervention includes an account of the historical perspective of the "Rohingya" crisis by reviewing the roots of this crisis and the recent unprecedented wave of violence in the region. It also discusses government positions at the regional and international levels. Finally, it discusses the future prospects of the "Rohingya" crisis and how they are expected to be in Burma.

Key words: rohingyas, genocide, ethnic cleansing, crimes against humanity

المؤلف المرسل مليكة بوغرارة: ، الإيميل: malikaboughrara@gmail.com

مقدمـــة:

لقد كان لتفاقم أزمة الروهينغيا الأثر الفعال في فرضها بالقوة على اهتمامات المجتمع الدولي سيما بعد تاريخ 29 أوت 2017 حين دفع القمع المتزايد مسلمي الروهينغيا إلى النزوح إلى بنغلاديش، بعد صدور تقرير أممي يحذر من عواقب الانتهاكات التي ترتكب في حق هذه الأقلية، و استلام الأمم المتحدة، لتقرير نهائي بشأن تقصى الحقائق في أعمال العنف ضدهم.

فمن هم الروهينغـيا ؟ وماهي أزمتهم ؟

تعود أصل تسمية "الروهينغيا" لقومية عرقية تنتمي لعائلة هندية، ويتركز التجمع الرئيسي لهم فى "راكان" غرب البلاد، ووفقا لتقديرات منظمة اللاجئين الدولية، يعيش قرابة مليون و نصف شخصا من الروهينغيا المسلمين فى بورما، البالغ تعداد سكانها قرابة الـ49 مليون نسمة. و هم جماعة عِرقية مسلمة سنية عاشوا لقرونٍ في ميانمار ذات الغالبية البوذية [1].

يتحدث مسلمو الروهينغا اللغة الروهينغية، وهي تختلف عن باقي اللغات المُستخدمة في ولاية راكان ومختلف أنحاء ميانمار، ولا يتم اعتبار الروهينغا من بين الجماعات العِرقية الرسمية البالغ عددها 135 في البلاد.

كما تصنف الأمم المتحدة الروهينغيا على أنهم أقلية دينية ولغوية [2]، وتقول إنهم من بين أكثر الأقليات تعرضاً للاضطهاد في العالم، وتقدر أعداد الروهينغيا في العالم بثلاثة ملايين، كان يعيش مليون ونصف مليون في ميانمار قبل اضطرار ما يقرب من النصف إلى الهروب من الهجمات التي طالتهم خلال العقود الماضية، وتقع ولاية أراكان (راخين)، التي يسكنها أغلبية المسلمين في ميانمار، في الجنوب الغربي لميانمار، على ساحل خليج البنغال والشريط الحدودي مع بنغلاديش، وكانت أراكان مملكة للمسلمين ما بين عام 1430 – 1784م، ثم تعرضت للاحتلال البورمي والبريطاني وضمها إلى ميانمار (بورما).

عاش المسلمون في المنطقة المعروفة الآن باسم ميانمار [3] منذ أوائل القرن الثاني عشر، وفقاً لكثيرٍ من المؤرخين وأعضاء جماعات الروهينغا، وقالت منظمة "روهينغا أراكان الوطنية" إنَّ "الروهينغا يعيشون في أراكان منذ وقت سحيق"، وكلمة أراكان هي إشارة إلى المنطقة المعروفة الآن باسم "راخين"، ويسود اعتقاد بأنهم أسلاف تجار مسلمين استقروا في المنطقة منذ أكثر من 1000 عام [4].

و تحاول هذه المداخلة إلقاء الضوء على تاريخ أزمة الروهينغيا، ومن ثم التطرق اندلاع هذه الأزمة شهده كما تناقش ردود الفعل على المستويين الإقليمي والدولي. وأخيرًا، تستعرض الاحتمالات المستقبلية للأزمة وكيف سيكون وضعهم في بورما.

و لبلورة هذه الأفكار تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي جذور أزمة الروهينغيا و ما الحلول المحتملة لها على ضوء المعطيات الجيوستراتيجية في المنطقة

و سوف تتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال المبحثين التاليين:
المبحث الأول: جذور أزمة الروهينغيا
المبحث الثاني : أبعاد أزمة الروهينغيا.

المبحث الأول: جذور أزمة الروهينغيا :

تاريخيا ظهرت البوادر الأولى لاضطهاد المسلمين في عهد الملك باينتوانغ 1550–1589 ، فبعد أن استولى علي باغو على الحكم في 1559 حظر ممارسة الشعائر الإسلامية .
و في عهد الملك ألاينجبايا (1752–1760) في اركان حصلت مذبحة مروعة للمسلمين ، بدافع الأطماع السياسية. وفي عهد الملك بوداوبايا (1782–1819) قبض على أربعة من أشهر أئمة ميانمار المسلمين في ميبدو وقتلهم في العاصمة "أفا" [5].

في سنة 1921 كان في بورما نصف مليون مسلم، ونصف الهنود الموجودين فيها كانوا مسلمين،بالرغم من الاختلاف بين مسلمي بورما وبين الهنود المسلمين ومسلمي بورما الهندية إلا أن البوذيون قد وضعوهم في خانة واحدة وأضافوا إليهم هندوس الهند وأطلقوا عليهم جميعا لقب " كالا" . و سيتم التعرف على جذور أزمة الروهينغيا من خلال الإرهاصات الأولية لاضطهادهم(المطلب الأول) و مظاهر هذا الاضطهاد (المطلب الثاني).

المطلب الأول :الإرهاصات الأولية لاضطهاد الروهينغيا.

بدأت الممارسات القمعية ضد الروهينغا الذين استوطنوا بكثافة شمالي إقليم "راكان" في عهد الاستعمار البريطاني الذي حرّض البوذيين وأمدهم بالسلاح حتى أوقعوا بالمسلمين مذبحةً عام 1942 ففتكوا خلالها بالآلاف.

الفرع الأول : اضطهاد الروهينغيا قبل استقلال بورما.

عرف كل من الهنود و المسلمين أعمال شغب تحت ظل الحكم البريطاني (1919) و ذلك بسبب استعداد المهاجرين الجدد بالقيام بالأعمال الصعبة والخطيرة وحتى الكريهة.
–كان الهنود قد ملئوا واحتكروا الخدمات الحكومية عندما استعد البورميون لشغل تلك الوظائف لاحقا.
–التنافس المهني.
–ازدياد التنافس بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في 1930.

في سنة 1938 اندلعت أعمال شغب معادية للمسلمين أين كانت بورما لا تزال تحت الحكم البريطاني. وكان الهدف الحقيقي لتلك الأعمال هي إحباط الحكومة البريطانية، ولكن لم يجرؤ البورميون على إظهار ذلك علنا. فقامت وسائل الإعلام المحلية في تأجيج المشاعر الوطنية متسترة بالكراهية ضد المسلمين خوفا من أن تكشفهم الحكومة البريطانية فتعاقبهم.

ثم بدأت حملة بورما للبورميين فقط بالانتشار، بمسيرة إلى أحياء للمسلمين فنهبت متاجرهم ومنازلهم والمساجد دمرت وأحرقت بالكامل، كما تعرض المسلمون إلى اعتداء وذبح، وانتشر العنف في جميع أنحاء بورما، و تم تدمير حوالي 113 مسجدا.

و في 22 سبتمبر 1938 عين الحاكم البريطاني لجنة تحقيق فقررت اللجنة أن السبب الحقيقي وراء ذلك السخط هو تدهور الأوضاع السياسية الاجتماعية والاقتصادية في بورما فاستغلت صحف بورمية غير مسئولة هذا التقرير لبث الكراهية ضد المسلمين. فاستغلوا الدعاية على المسلمين كتمويه للتغطية على نضالهم السياسي كي ينالوا استقلالهم.

و قد أوصت لجنة "سايمون" التي أنشئت سنة 1927 للتحقق من الآثار المترتبة على تطبيق نظام الحكم الثنائي في الهند وبورما بتعيين مقاعد خاصة لمسلمي بورما في المجلس التشريعي. وأوصت أيضا بتشديد ضمان حقوق المواطنة الكاملة لجميع الأقليات: الحق في حرية العبادة والحق في اتباع الأعراف الخاصة بهم والحق في التملك والحق في الحصول على حصة من الإيرادات العامة للإنفاق على مؤسساتهم خيرية والتعليم الخاص بهم. وأوصت كذلك بحكومة مستقلة منفصلة عن الهند أو في حالة من السيادة الذاتية. لكن الحكومة البريطانية رفضت قبول جميع هذه التوصيات باستثناء فصل الدولتين وذلك في لجنة المائدة المستديرة حول الهند التي عقدت في لندن سنة 1930 [6].

الفرع الثاني : حرمان الروهينغيا من حق المواطنة بعد الاستقلال.

بعد استقلال ميانمار عن بريطانيا عام 1948، تعرض شعب الروهينغيا لأبشع أنواع القمع والتعذيب ،

وخلال النصف الأول من القرن العشرين، وفي الوقت الذي تواصلت فيه النزاعات بين البوذيين والروهينغيا المسلمين، شهدت أوضاع الروهينغيا ترديًا ملحوظًا مع وصول المجموعة العسكرية إلى الحكم عام 1962. في عام 1974، جُرّد الروهينغيا من هويتهم، وصنفتهم الدولة "أجانب" وقد أدى ذلك إلى فرار أعداد كبيرة منهم إلى البلدان المجاورة هربا من العنف الذي يبدو أن هذا التشريع يبرره[7].

وتواصل هذا الاضطهاد بموجب قانون الجنسية الصادر عام 1982، الذي انتهك المبادئ المتعارف عليها دولياً بنصه على تجريد الروهينغا ظلما من حقوق المواطنة[8].

وترتب على هذا القانون حرمان مسلمي الروهينغا من تملك العقارات وممارسة أعمال التجارة وتقلد الوظائف في الجيش والهيئات الحكومية، كما حرمهم من حق التصويت في الانتخابات البرلمانية، ومن تأسيس المنظمات وممارسة الأنشطة السياسية.

وفرضت الحكومات المتعاقبة في ميانمار ضرائب باهضة على المسلمين، ومنعتهم من مواصلة التعليم العالي، إضافة إلى تكبيلهم بقيود تحد من تنقلهم وسفرهم وحتى زواجهم. كما أشارت تقارير إلى أن السلطات أنشأت عام 1988 ما يسمى "القرى النموذجية" في شمال راكان، تشجيعا للبوذيين على الاستيطان في هذه المناطق بدلا من المسلمين.

و كان لحرمان الروهينغيا من الحصول على مواطنة ميانمار منذ عام 1982، (صدور قانون الجنسية) أن جعل منهم عديمي الجنسية، أين يعيش معظمهم في ميانمار في ولاية "راكان" الواقعة على الساحل الغربي للبلاد، ولا يُسمَح لهم بالمغادرة دون إذن من الحكومة، وهي واحدة من أفقر الولايات في البلاد، وتعاني من نقص الخدمات والفرص الأساسية وبسبب العنف والاضطهاد المستمرين، فرَّ مئات الآلاف من الروهينغيا إلى البلدان المجاورة، إما براً أو بحراً، على مدار عقود عديدة، وأما من بقي في ميانمار، فيواجهون السخرة، وليس لديهم الحق في امتلاك الأراضي، وتُفرض عليهم قيود شديدة [9].

و قد ذكر لاجئون من الروهينغيا فروا في 2018 أن سلطات ميانمار أمرتهم بقبول بطاقة التحقق الوطنية التي لا تقدّم الجنسية، ولا تسمح بمغادرة ميانمار حيث عمدت الحكومات المتعاقبة على مدى عقود على حرمان الروهينغا من الجنسية من خلال التهميش الممنهج.

و قد ادعت حكومة ميانمار طوال عام 2018 أنها مستعدة لقبول اللاجئين العائدين إلى وطنهم، ولكنها لم تظهر أي استعداد لتهيئة الظروف لعودة آمنة وكريمة أو معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. و في جوان 2018، وقعت "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" بمعية "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" وحكومة ميانمار مذكرة تفاهم بشأن عودة الروهينغيا إلى ميانمار افتقرت إلى ضمانات الجنسية مما أدى إلى تعليق العودة بعد معارضة واسعة النطاق و لم تتم أي عملية إعادة رسمية[10] .

لهذه الأسباب فإن أزمة الروهينغيا تعود إلى ما بعد استقلال البلاد عن بريطانيا، عندما رفضت الحكومة الاعتراف بالروهينغيا كجماعة عرقية رسمية، وفى بداية الستينيات تم تشكيل حركة عسكرية من أقلية الروهينغيا، طالبت بالحكم الذاتى والاعتراف بها، إلا أن الحكومة العسكرية التى تشكلت بعد انقلاب عام 1962 فى بورما قضت على تلك الحركة.

و رغم أن إن أزمة الروهينغيا ليست حديثة ولكن وتيرتها في تصاعد كبير و ذلك جراء ما يقوم به البوذيين حيث قام مجموعة من الرهبان البوذيين في 2012 بقتل عشرة من دعاة المسلمين كانوا قادمين من العمرة بعد اتهامهم باغتصاب فتاة بوذية وقتلها هذا الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب على إقليم راخين شمال ماينمار[11].

المطلب الثاني: مظاهر أزمة الروهينغيا.

عرفت أزمة الروهينغيا العديد مظاهر القمع و الإعتداء المحرمة دوليا و التي مارسها جيش بورما ضد الأقلية المسلمة في أوت 2018 ، وجدت بعثة أممية لتقصي الحقائق أن الانتهاكات العسكرية التي ارتكبت في ولايات كاشين وراكان وشان منذ 2011 "ترقى بلا شك إلى أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي"، وطالبت أن يواجه كبار المسؤولين العسكريين، بمن فيهم رئيس الأركان الجنرال "مين أونغهلاينغ"، التحقيق والملاحقة القضائية بتهمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

الفرع الأول : انتهاكات القانون الدولي الجنائي.

شهدت الروهينغيا انتهاكات صارخة لقواعد القانون الدولي الإنساني المجرمة بموجب نظام المحكمة

الدولية الجنائية و على سبيل المثال :

–الجرائم ضد الإنسانية:

في 25 أوت، 2017 شنت قوات الأمن عملية عسكرية واسعة النطاق ضد السكان المسلمين من الروهينغيا. حيث قامت وحدات عسكرية، بمساعدة ميليشيات من إثنية الراخين، بالهجوم على قرى الروهينغيا وارتكبت المذابح والاغتصاب على نطاق واسع والاحتجاز التعسفي والحرق العمد. قُتل بعض الروهينغيا الذين فروا بسبب الألغام الأرضية التي زرعها الجنود على طرق بالقرب من الحدود بين بنغلاديش وبورما. أظهرت صور الأقمار الصناعية أن أكثر من 340 قرية يسكنها الروهينغيا بشكل رئيسي إما دمرت بشكل كبير أو كليا [13].

كما أكدت التقارير عن الإصابات والوفيات الناجمة عن الألغام الأرضية، التي تستخدمها الحكومة والقوات المسلحة العرقية على حد سواء. تعد خسائر الألغام الأرضية في بورما خلال العقد الماضي ثالث أعلى معدل في العالم. كما جندت الحكومة والجماعات المسلحة العرقية الأطفال بصورة غير شرعيــة في قواتهم[14].

– التهجير القسري:

منذ تاريخ 25 أوت 2017، وفي عملية تهجير غير مسبوقة، أُجبر ما لا يقل عن 400 ألف روهينغي، من شمال ولاية راخين، على اللجوء إلى دولة بنغلاديش المجاورة[15]، وأُفرغت القرى التي كان يقطنها الروهينغيا بنسبة تقارب 40%و قد بلغت عملية التهجير ذروتها خلال حملة التطهير العرقي، والتي أجبرت أكثر من 740 ألف من الروهينغيا على الفرار إلى بنغلاديش.

تصاعدت النزاعات المسلحة بين جيش ميانمار والجماعات العرقية المسلحة خلال 2018 في ولايات كاشين وشان وراكان، حيث أذكتها مشاريع التنمية والنزاعات على الموارد الطبيعية. كان المدنيون معرضين للخطر بسبب الهجمات العشوائية التي يشنها الجيش، والتهجير القسري، والعوائق أمام وصول المعونة.

و في سبتمبر 2019، وجدت "البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار" التي تدعمها "الأمم المتحدة" أن الروهينغا الباقين في ميانمار، وعددهم 600 ألف، "قد يواجهون خطرا أكبر بالإبادة الجماعية أكثر من أي وقت مضى.

وظهرت تقارير عن استخدام العسكريين المدنيين كدروع بشرية. قررت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق أن أعمال الجيش في ولايتي شان وكاشين منذ عام 2011 تعتبر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية [16].

الفرع الثاني : انتهاكات حقوق الإنسان.

تعرف الروهينغيا انتهاكات منقطعة النظير لحقوق الإنسان فعلاوة على الحرمان من الجنسية و

المعاناة من السياسة التمييزية على مستوى الخدمات الصحية و التعليم و التشغيل يمكن إيراد على سبيل المثال

-القمع الديني:

لا تزال الأقليات الدينية، بما فيها الهندوس والمسيحيين والمسلمين، تواجه التهديدات والاضطهاد في بلد حوالي 88 بالمائة من سكانه من البوذيين. غالبا ما تنظم الأنشطة الدينية بشكل صارم، وتهدد السلطات بتغريم أو سجن الأشخاص الذين يؤدون الصلاة المنظمة في منازلهم.

في أبريل ، قامت مجموعة من البوذيين المتطرفين يتراوح عددهم بين 50 و100 بالضغط على المسؤولين المحليين والشرطة في بلدة "ثاكيتا" في "رانغون" لإغلاق مدرستين إسلاميتين [17].

-الإتجار بالبشر:

لا يزال الاتجار بالبشر مشكلة خطيرة في عدة مناطق، ولا سيما في الشمال حيث يؤدي النزاع المسلح والتشريد واسع الانتشار إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي. النساء والفتيات في ولايتي "كاشين" و"شان" اللواتي يذهبن إلى الصين بحثا عن عمل تواجهن الانتهاكات بيع عديد من النساء والفتيات إلى الأسر الصينية على أنهن "عرائس" وكثيرا ما واجهن انتهاكات مروعة، بما فيها حبسهن، تعريضهن للاسترقاق الجنسي، إجبارهن على حمل أطفال "أزواجهن" بالاغتصاب، وفصلهن قسرا عن أطفالهن. وضعت الحكومة البورمية تدابير قليلة لحماية النساء والفتيات من هذه الانتهاكات أو مساعدة النساء والفتيات اللواتي هربن أو حاولن ذلك.

-قمع حرية التعبير:

في 2018 استخدمت الحكومة قوانين فضفاضة وغامضة للغاية لاعتقال وحبس الأفراد بسبب التعبير السلمي الذي يعتبر انتقادا للحكومة أو الجيش و تراجعت قدرة الصحفيين على تغطية مناطق النزاع بشكل مطرد، في حين أدى تزايد الملاحقات القضائية ترويع وسائل الإعلام في البلاد، و قد خلُص تقرير للأمم المتحدة في سبتمبر عن المضايقات القانونية والقضائية للصحفيين في ميانمار إلى أنه "أصبح من المستحيل على الصحفيين القيام بعملهم دون خوف أو محاباة"[18].

-حظر التملك:

يمنع على الروهينجيا اكتساب أي عقار عن طريق التملك بموجب القوانين التمييزية التي أصدرتها الحكومة البورمية على مر السنوات التي تلت استقلالها. كما واجه المزارعون تهديدات واعتقالات بسبب احتجاجهم على مصادرة الأراضي التي لم يتم حلها. علاوة على آليات الانتصاف الضعيفة و العوائق المتزايدة [19].

-الهجوم على المدافعين عن حقوق الإنسان:

لا تزال المساءلة عن الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان عرضة للعرقلة بسبب سيادة القانون الضعيفة في البلد، والقضاء الفاسد، وعدم الرغبة في ملاحقة أفراد قوات الأمن[20].

المبحث الثاني: أبعاد أزمة الروهينغيا:

عندما احتدت موجة العداء الموجهة ضد الروهينغيا ، كانت الهيئات الدولية منشغلة بمتابعة الحروب الجارية في الشرق الأوسط مثل تلك التي يشهدها العراق وسوريا. لكن مع تصعيد الأزمة، بات من الواضح أن قضية الروهينغيا لاقت اهتمامًا أكبر مما كان عليه الأمر في السنوات السابقة، ومن المرجح أن تحتل هذه القضية مركزا هاما على قائمة الأزمات الدولية التي تتطلب معالجة عاجلة. مع الأخذ بالاعتبار، أنه بالنظر إلى الأسس الجيوسياسية للصراع الذي يشمل دولًا ذات وزن كبير مثل الصين المنحازة بقوة لجانب الحكومة البورمية، فسيكون من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضية.

ويمكن أن نتعرف على الأبعاد التي تنطوي عليها هذه الأزمة من خلال التطرق لمواقف الأطراف الفاعلة إقليميا و دوليا (المطلب الأول) و الحلول المتاحة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الموقف الإقليمي والدولي .

تباينت المواقف الإقليمية و الدولية من الأزمة في بورما ما بين الشجب و التنديد و الإستنكار إلى المواقف الداعمة للحكومة البورمية بحسب الرابطة التي تجمع الأطراف المعنية.

الفرع الأول : الأطراف الدولية الرئيسية .

أشعلت الأزمة البورمية ، على المستويين الإقليمي والدولي، غضبًا عارمًا حول العالم؛ فمع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، شاهدت كل الكرة الأرضية تلك الصور المروعة القادمة من ولاية "راكان" للاجئين الروهينغيا، الذين لم يجدوا من يساعدهم، وهم يفرون من البلاد ويسلكون طرقًا خطيرة ووعرة وسط الغابات بحثًا لهم عن ملجأ آمن. وخرجت مظاهرات حاشدة من كندا إلى ماليزيا للدفاع عن قضية الروهينغيا، كما كما ذهب عدد كبير من الزعماء السياسيين في العالم إلى القيام بدور أكبر في الأزمة وأكثر وضوحًا مما كانوا يقومون به خلال أحداث سابقة[21].

فكيف كانت المواقف من هذه الأزمة وما هي أبعادها؟

-موقف الصين:

تلخص موقف الصين في التصريح الذي ادلى به السفير الصيني هونغ ليانغ بقوله "موقف الصين تجاه الهجمات الإرهابية في راكان واضح. هذا ما هو إلا شأن داخلي".

وأضاف "الهجمات المضادة التي تشنها قوات أمن ميانمار على الإرهابيين المتطرفين وتعهدات الحكومة بتقديم العون للناس محل ترحيب شديد". كما تشاطر الصين قلق حكومة ميانمار من تداعيات تأثير وجود الأقليات المسلمة فيهما.

لكن في الأمم المتحدة بنيويورك استخدمت الصين نبرة مختلفة وانضمت إلى مجلس الأمن الدولي في التعبير عن القلق بشأن التقارير عن العنف ودعت لاتخاذ خطوات لوضع حد لذلك.

ومع ذلك لا تزال الصين تستخدم حق الفيتو لمنع مجلس الأمن الدولي من إدانة أعمال العنف. وبينما يتزايد الضغط لفرض عقوبات وإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية يلمّح وانغ إلى أن دعم الصين لا يزال ثابتا. وأن الخطة الجديدة تقترح البدء في وقف لإطلاق النار واستعادة الاستقرار، و أن للصين أهداف اقتصادية في المنطقة إذا علمنا أن إقليم "راكان" يحتوي على ثروات نفطية ومعدنية، وتستثمر الصين فيه، وتهدف إلى إقامة خط لنقل الطاقة والتجارة يربط حدودها بميانمار بممر اقتصادي بين مقاطعة "يوننان " الصينية وعاصمة بورما القديمة "يانغون " وولاية راخين الغربية حيث كان يعيش الروهينغا، إلى أن يصل إلى بحر الصين الجنوبي بحيث يكون بديلاً لممر "مالقا " بين ماليزيا وإندونيسيا[22].

وما يهم الصين تحقيق الوجود الاستراتيجي في المحيط الهندي علاوة على ذلك احتواء نفوذ الهند في جنوب شرق آسيا، كما أن ميانمار جزء لا يتجزأ من تصميم الاستراتيجية الكبرى للصين لتحقيق هدفها في أن تصبح قوة عظمى في القرن الواحد و العشرين [23].

-موقف روسيا :

تعتبر روسيا من الدول الداعمة لحكومة ميانمار حيث رأت أن الضغط الزائد على سلطات ميانمار، وتوجيه اتهامات لا أساس لها باضطهاد أقلية الروهينغيا المسلمة، يسفر عن تصعيد حدة التوتر في هذا البلد.

-موقف الهند:

يذهب المنظور الاستراتيجي الهندي في ميانمارإلى كون هذه الأخيرة والهند تشتركان في الحدود علاوة على اشتراكهما في أجزاء معينة من خليج البنغال، ولا سيما المناطق المحيطة بها من "جزر كوكس" و"بحر اندامان"، وهو أمر مهم جدا في الاعتبارات الاستراتيجية للهند.

وفي التفكير الاستراتيجي للهند، فإن موقع ميانمار مهم لتعزيز موقف نيودلهي الجيوسياسية في جنوب شرق آسيا. وميانمار هي الخطوة الرئيسية في الهند الجديدة أي السياسة التي تسعى إلى التطوير والتوسيع السياسي في العلاقات الاقتصادية والأمنية مع "آسيان".

كما تستخدم الهند الدِّين كورقة في تدعيم العلاقات الثقافية والدينية بين ميانمار والهند مثل الديانة البوذية و الهندوسية و الهدف الإستراتيجي للهند هو الحد من الوجود والنفوذ الصيني المتزايد في رانغون، وبالتالي الهدف الرئيسي للهند هو إزالة ميانمار من مدار الصين أو نفوذه [24]

و تظل ميانمار بين أطماع ثلاث من الدول العظمى الصين أولاً والهند ثانياً والأخيرة التي تريد أن تدخل بحماسة وهي أمريكا سيما بعد عام 2012وبعد إعلان التحول الديمقراطي في ميانمار[25].

الفرع الثاني : موقف الأمم المتحدة.

رغم اعتراف الأمم المتحدة بالانتهاكات التي تتعرض لها أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار، واعتبارها من أكثر الأقليات التي تتعرض للظلم في العالم اليوم، فقد بقيت مواقف المنظمة الدولية تجاه

المسؤولين عن الانتهاكات والمظالم التي يتعرض لها الروهينغا في مستوى التنظير ولم تتطور إلى إجراءات تساهم في وقف تلك الانتهاكات.

وقد تراوحت مواقف الأمم المتحدة تجاه ما تتعرض له أقلية الروهينغا بين إدانة الانتهاكات ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرارات بشأنهم، دون أن يسفر ذلك عن نتائج عملية ملموسة حتى الآن.
وهذه أبرز مواقف وقرارات الأمم المتحدة بشأن الروهينغا:

-وافقت الأمم المتحدة أواخر العام 2014 على قرار يحث حكومة ميانمار على منح المساواة للروهينغيا.
-في تقرير عن الحريات الدينية لعامي 2013 و2014 قالت المنظمة الأممية إن المسلمين في "أراكان" وخصوصا الروهينغا يواجهون تمييزا دينيا وتعليميا واجتماعيا.

-في العام 2016 ترأس الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "كوفي أنان" لجنة استشارية عينتها مستشارة الدولة في ميانمار "أونغ سان سو تشي" لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات في حق مسلمي الروهينغا.
-سلم كوفي أنان تقريره إلى حكومة ميانمار في أوت 2017، ولكن منظمات حقوقية اعتبرت أن التقرير لا يعكس حجم الانتهاكات، ولم يشر إلى التطهير العرقي كما أن الروهينغا يريدون تحقيقا دوليا لا لجنة استشارية تعينها الحكومة.

-صدر تقرير آخر للمنظمة الدولية بداية العام 2017 اتهم قوات الأمن في ميانمار بارتكاب أعمال قتل واغتصاب جماعي في حق الروهينغيا، ووصفت ذلك بأنه انتهاكات قد تصل حد جرائم ضد الإنسانية وربما تصنف كتطهير عرقي.
-في مارس 2017 أخفق مجلس الأمن الدولي في تمرير بيان صاغته بريطانيا بشأن أعمال العنف التي تستهدف الروهينغا.
-في الشهر ذاته قال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إنه سيشكل لجنة أممية مستقلة لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات، ولكن ميانمار رفضت أي تحقيق دولي في هذا الشأن.
وفي مطلع سبتمبر 2017 أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه أرسل مقترحات إلى مجلس الأمن لإنهاء العنف في "أراكان"، دون الكشف عن طبيعة وتفاصيل هذه المقترحات.

كما تم إبلاغ الأمم المتحدة و بالتحديد مجلس الأمن بالتدبير المؤقت الصادر عن محكمة العدل الدولية في 23 جانفي 2020 بعد أن قامت دولة غامبيا برفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد حكومة ميانمار تزعم فيها أن فظائع ميانمار ضد الروهينغيا في ولاية راكان تنتهك مختلف أحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948. [26] بموجب المادة 9 من الاتفاقية، التي تسمح بعرض النزاعات بين الأطراف "المتصلة بمسؤولية دولة ما عن جرائم الإبادة الجماعية" والأفعال ذات الصلة على محكمة العدل الدولية من قبل أي طرف. وقد سبق لمحكمة العدل الدولية أن أكدت أن على جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية واجب منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها[27].

المطلب الثاني : الحلول المتاحة لأزمة الروهينغيا.

انطلاقا من جذور الأزمة وأسبابها والأطراف الداعمة لها وتخاذل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، وضعف موقف الدول العربية والإسلامية تجاه ما يجري من تطهير عرقي لمسلمي أراكان، يمكن القول إن مستقبل الأزمة يتأرجح بين عدة احتمالات يتم تناولها فيما يلي:

الفرع الأول : التوقعات المحتملة لأزمة الروهينجيا.

إن مأساة الروهينجيا لا تواجه حلا واحدا أو محددا يعينه بسبب تشابك مصالح الأطراف الإقليمية ذات الوزن الثقيل دوليا و إقليميا لهذا يمكن إيراد بعض التوقعات[28] كما يلي:

-التوقع الأول: استمرار حالة التهجير.

إن عدم اعتراف حكومة ميانمار بمسلمي الروهينغيا بصفتهم مواطنين، واعتبارها إياهم مهاجرين غير شرعيين. فإن هذا سيفضي إلى طردهم من أرضهم من خلال زيادة الإنتهاكات ، حتى تدفعهم إلى الفرار، وهو ما أثبتته الأزمات الماضية، التي شهدت هروب نحو أربعمئة ألف إلى بنغلاديش، رغم مخاطر رحلة اللجوء، وتدني خدمات الإيواء والتغذية، وغياب مواقف الدول التي تتبنى قضيتهم وتحميهم من استمرار العنف ضدهم.

ومن ثم فإن استمرار العنف ضد مسلمي الروهينغيا، وحرمانهم من التنقل والخدمات، وخوفهم من القتل على أيدي البوذيين والقوات الحكومية، سيجبرهم على الهروب وتحقيق أهداف حكومة ميانمار في تهجيرهم من أرضهم خلال مدة محدودة. وهذا هو الأكثر توقعا

-التوقع الثاني: التوقف المؤقت ثم العودة لحملات التنكيل.

فقد تنجح الضغوط في وقف مؤقت للعنف، وربما بداية للاعتراف بقضيتهم، أو الحد من العنف وتقنينه، ومنع سلطات ميانمار من وصول مشاهد الجرائم إلى وسائل الإعلام. ما يضعف هذا السيناريو الذي تقتصر فرصه على المدى القريب هو غياب ثقافة التعايش، وتبني السلطة للعنف، واقتصار المواقف الدولية على مناشدة حكومة ميانمار، وغياب التهديد بفرض عقوبات دولية، أو نشر مراقبين دوليين، بالإضافة إلى تأييد الموقف الصيني لسلطات ميانمار في حملتها العسكرية، وعدم تبني أي دولة من الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن

الفرع الثاني: اقتراح خارطة طريق لإنهاء الأزمة.

يمكن طرح بعض المقترحات [29] في ظل الإرشادات الدولية لصياغة خارطة طريق دولية تهدف لإنهاء الأزمة على النحو التالي :

-تسجيل اللاجئين:

طالما أن الروهينغا لا يتمتعون بوضع المواطنة في ميانمار منذ عام 1974 وتصفهم الحكومة بأنهم مهاجرون غير شرعيين، ستكون المهمة صعبة أن يتم إرسالهم مجددا إلى إقليم أراكان دون إثبات وضعهم كلاجئين في بنغلاديش."و أنه "يجب على بنغلادش التوجه إلى الأمم المتحدة للانخراط بصفة رسمية في

تقديم بطاقات هوية الأمم المتحدة للاجئين الروهينغا."

-تقديم قضية الروهينغيا لمحكمة دولية:

الخطوة الثانية، هي تحريك قضية الروهينغيا أمام محكمة دولية مناسبة، مشيرة إلى أن "بنغلاديش لن يكون لديها أي نقص في الشهود الموثوقين."

-توثيق معاناة اللجوء بالمخيمات:

أشارت الصحيفة إلى أنه "ينبغي كخطوة ثالثة، أن تفسح بنغلادش المجال أمام الصحفيين الدوليين والمنظمات غير الحكومية والزعماء الدينيين ومنظمات حقوق الإنسان لزيارة مخيمات اللاجئين."

وأضافت أن "اهتمام وسائل الإعلام مؤخرا بأزمة الروهينغا أدى لضغوط لن يكون من السهل على ميانمار تجاهلها، لا سيما وأن البلاد تحاول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة."

-توزيع المخيمات:

وتابعت الصحيفة أنه "ينبغي على الحكومة البنغالية، كخطوة رابعة، نشر مخيمات الروهينغا في جميع أنحاء البلاد بدلا من تركيز كل اللاجئين في زاوية واحدة من منطقة شيتاغونغ (شرق)."

ورأت أن "ذلك سينعكس بفوائد منها سهولة توصيل المساعدات للروهينغا من مختلف أنحاء البلاد وتفادي تكدسهم في منطقة واحدة."

-منع سن قوانين مقيدة للاجئين:

وتابعت أن الخطوة الخامسة تتمثل بـ"قيام الحكومة البنغالية والمجتمع المدني بكفالة عدم سن الدولة أي قوانين أو أوامر إدارية صارمة بشأن إدارتها للاجئين، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على مسألة النية الحسنة التي اكتسبتها بنغلاديش على المستوى الدولي..".

أما بالنسبة لآفاق نجاح المقاومة المسلحة في تحقيق أهدافها، فإنه من المستبعد جدا حدوث ذلك، لأن الروهينغيا لن يكونوا قادرين على المواجهة في غياب تكافؤ استراتيجي مع ما تمتلكه حكومة ميانمار من موارد عسكرية ضخمة.

أما أفضل خيار للروهينغيا من أجل إخضاع الحكومة البورمية، التي تتزعمها "سو تشي"، وحملها على وقف حملاتها العنيفة ضدهم فيكمن في الدعم الذي تلقاه قضيتهم لدى الرأي العام في جميع أنحاء العالم وأملهم في أن يتحول ذلك الدعم إلى خطوات فعالة من قبل حكومات البلدان الأجنبية والمؤسسات الدولية التي تُحمِّل حكومة ميانمار المسؤولية عن تجاوزاتها ضد مجتمع الروهينغيا.

الخاتمـــة:

تُعد قضية الروهينغيا نموذجاً حيا عن عجز المجتمع الدولي عن الوقوف في وجه الانتهاكات الإنسانية والمجازر البشعة التي تعاني منها هذه الأقلية في ميانمار. إذ مازال المجتمع الدولي غير قادر على إيجاد حل عادل يحفظ مبادئ الإنسانية ومفاهيم العدالة والقيم الأخلاقية التي تشترك بها جمعاء، و غياب ثقافة التعايش و اقتصار المواقف الحكومية على المناشدة و التنديد ، وغياب التهديد بفرض

عقوبات دولية، أو نشر مراقبين دوليين، وعدم تبني القضية من طرف أي دولة من الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن .كما أن الواقع يعكس تخاذل المجتمع الدولي عن حفظ حقوق هذه الأقلية المسلمة، ووقف المجازر والانتهاكات الوحشية التي يتعرض لها شعب الروهينغيا المسلم، وردع من يقف خلف انتهاكات حقوقه.

وطالما أن شعب الروهينغيا يفتقر لموارد سياسية أو مادية في وطنه، كما يفتقر لدعم جماعات ضغط مقيمة في الخارج للدفاع عن قضيته، لم يتبقى له إلا التعويل على زيادة الوعي العام، و موقف المجتمع الدولي و دعم الرأي العام العالمي و إسماع صوته في المنظمات الدولية ، والذي كانت تفتقده قضيتهم في السنوات السابقة، و الذي يحتمل أن يكون هو المخرج الوحيد لهم في مثل هذا الوضع المأساوي.

الهوامش:

1-https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2017/09/13/tout-comprendre-a-la-crise-des-rohingya-en-birmanie

2- عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأقلية بما يلي: "الأقلية جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيا أو قومياً أو دينياً أو لغوياً وهم يعانون نقص نسبي في القوة، ومن ثم، يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التمييزية. مشار إليه في بختيار حسون ، حقوق الأقليات و ضماناتها في القوانين الوضعية ط 1 ، مطبعة هاوار دهوك2018 ص 16.

3- تقع ميانمار (بورما) فى جنوب شرقى آسيا، وتحدها من الشمال الشرقى الصين، ومن الشمال الغربى الهند وبنجلادش، وقد نالت استقلالها عن الاحتلال البريطانىفى العام 1948، وتم اختيار مدينة "رانجون "عاصمة لها، فيما تعتبر اللغة البورمية هى اللغة الرسمية للبلاد، ويعتنق الأغلبية الديانة البوذية، بينما يعتنق نسبة قليلة الدين الإسلامى، وهم فى الغالب من الروهينغيا.

4- ويكيبيديا.

5- نفس المرجع.

6- نفس المرجع .

7- أزمة الروهينغيا ، محطات و تطورات على الموقع

أhttps://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/9/12/

8- نفس المرجع.

9-هيومن رايتواتش ، مرجع سابق

10- نفس المرجع.

11- مصلة مريم ،درابلي ياسمين ، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية أقلية الروهينجيا في ميانمار مجلة الندوة للدراسات القانونية (مجلة محكمة تصدر إلكترونيا) ، ع 22 ، جانفي – فيفري 2019 .ص 59

12-https://www.lefigaro.fr/international/birmanie-les-dates-cles-de-la-crise-desrohingyas-20200123

13- هيومنرايتواتش ، التقرير العالمي بورما 2018 على الموقع ، https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/ و انظر كذلك المادة 7 من نظام المحكمة الجنائية الدولية.

14-هيومنرايتواتش ، مرجع سابق.

15- http studiesaldjazira net

16-هيومنرايتواتش ،مرجع سابق. و انظر كذلك المادة 7/ د من نظام المحكمة الدولية الجنائية.

17-هيومن رايتواتش ، نفس المرجع.

18- نفس المرجع.

19- نفس المرجع

20- في 29 جانفي، قُتل كو ني، وهو محام مسلم بارز ومستشار كبير من "الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية"، خارج مطار رانغون. كان كو ني، وهو داعية منذ فترة طويلة للحوار بين الأديان والإصلاح الديمقراطي، مؤيدا للتشريعات المثيرة للجدل بما فيها مشروع قانون خطاب الكراهية والتعديلات الدستورية. اعتقلت السلطات 4 مشتبه بهم ولكن لم يلق القبض على الشخص الذي قيل إنه خطط الهجوم. انتُقدت أونغ سان سو تشي على نطاق واسع بسبب صمتها بعد القتل. لم تحل 3 جرائم قتل فيها مدافعون عن البيئة بعد. الأشخاص هم ناشط حقوق الإنسان نو شيت باندينغ، والصحفي الاستقصائي سو مو تون قتلوا أواخر عام 2016، وزعيم المجتمع المحلي لونغ جارم الذي قتل في فبراير/شباط 2017. في 1 نوفمبر/ قُتل الناشط في مجال الأراضي في ولاية شان الشمالية، هتايأونج، على يد جماعة بينما كان في طريقه لمناقشة نزاع حول الأراضي المصادرة. و انظر كذلك هيومنرايتواتش ، مرجع سابق .

21- أسيد صديقي، كاتب وباحث كندي مستقل، مركز الجزيرة للدراسات، ترجمه د. كريم الماجري إلى اللغة العربية. النص الإنكليزي على الرابط أدناه:

http://studies.aljazeera.net/en/reports/2017/10/rohingya-latest-massacre-violence-filled-history-171001105229956.html

22- http al dgaziranet مرجع سابق.

23- إسماعيل محمد إلياس، ميانمار في مثلث برمودامقال منشور على الموقع./http://arakanna.com/wp_arakanna/articles/7477

24- نفس المرجع السابق.

25- بدأ الضغط الأمريكي ملحوظ وواضح بعد أن وجدت ورقة ضغط للدخول وهم الروهنغيا رغم أن التدفق الأجنبي بالاستثمار في ميانمار في تحول ملحوظ منذ عام 2000م، حيث بلغ حوالي 203 مليون دولار، (28%) مع سنغافورة، (24%) المملكة المتحدة، (18%) الولايات المتحدة الأمريكية، (10%) فرنسا، (8%) اليابان، (4%) إندونيسيا، (2%) هونغ كونغ، (2%) ماليزيا، (4%) باقي الدول ، أنظر نفس المرجع.

26-صدقت غامبيا على الاتفاقية في عام 1978، وميانمار طرف فيها منذ عام 1956 أنظر، أسئلة وأجوبة حول قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها غامبيا ضد ميانمار أمام محكمة العدل الدولية على الموقع ttps://www.hrw.org/ar

27- أمرت المحكمة ميانمار بالإجماع بتدبير مؤقت مفاده منع جميع الأعمال المنصوص عليها في المادة 2 من اتفاقية الإبادة الجماعية، وضمان عدم ارتكاب جيشها للإبادة الجماعية، واتخاذ تدابير فعالة للحفاظ على الأدلة المتعلقة بقضية الإبادة الجماعية. أمرت المحكمة ميانمار أيضا بتقديم تقرير عن تنفيذها للأمر خلال أربعة أشهر، ثم كل ستة أشهر بعد ذلك. أنظر الموقع https://www.hrw.org/ar/news/2020/01/23/338181.

28- مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، مسلمو الروهينغيا هل ترحلهم الجرائم من ميانمار، على الموقع https://fikercenter.com/position-papers

29- مقترحات صحيفة دكا تريبون على الموقع https://www.aljazeera.net